إستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران - دراسة ميدانية –

منصور نايف العتيبي* علي أحمد الربيع**

تاريخ تسلُّم البحث : 2019/12/30م تاريخ قبول النشر : 2020/1/15م

الملخص

استهدفت الدراسة معرفة إستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة أداة بحثية؛ واشتملت الأداة على خمس إستراتيجيات هي: العقدية، التربوية، الاجتماعية، الإعلامية، الأمنية، وبعد التحقق من صدق الأداة وثباتها، تم توزيعها على عينة الدراسة التي بلغت(511) فرداً، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: أن عينة الدراسة يوافقون على جميع الإستراتيجيات المقترحة بدرجة كبيرة، ويرى الذكور أن هذه الإستراتيجيات الخمس تسهم في مكافحة الفساد الإداري بدرجة أكبر مما تراه الإناث، ولا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنسية (سعودي، غير سعودي) ، وأن أصحاب التخصص النظري يرون أن هذه الإستراتيجيات الخمس تسهم في مكافحة الفساد الإداري بدرجة أكير مما يراه أصحاب التخصص العلمي.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات للوزارات بحسب المجال؛ أهمها تبني الإستراتيجيات الخمس المقترحة لمكافحة الفساد الإداري.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجيات، مكافحة، الفساد الإداري، جامعة نجران.

مقدمة الدراسة:

يعد الفساد مشكلة عالمية مختلفة الأسباب والمنطلقات والأيدولوجيات، وهذه المشكلة تنمو إذا وجدت البيئة التي تساعد على الفساد، وتضمر إذا توافرت الجهود التي تكافح الممارسات السلبية على كافة المستويات الفردية والمؤسسية، و"تبرز ظاهرة الفساد الإداري في القطاع العام بصورة دائمة كمشكلة لا تقتصر على مجتمع دون آخر، لكن هذه الظاهرة في حقيقة الأمر تتفاوت من مجتمع لآخر تبعاً للعديد من العوامل المؤثرة " (الصيرفي، 2009، ص:33)، وللفساد عدة أنواع ولكل نوع عدد من المظاهر، ومن هذه الأنواع الفساد الإداري الذي يعد من أخطر الأنواع كونه يبدأ صغيراً ثم يتمدد حتى يصبح ظاهرة خطيرة تهدد مقدرات الوطن وأمن الأمة؛ إذ " الفساد الإداري سلوك شاذ وخطير يؤدي لانهيار المجتمعات ويمثل المدخل الرئيس لكل أنواع الفساد الأخرى "(هلال ، 2008 ، ص : 9) ، ولكون العديد من الدراسات تتناول دراسة أسباب الفساد الإداري ومظاهره وأشكاله، سوف تتناول هذه الدراسة إستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يعد الفساد الإداري أحد معوقات التنمية ومهددات تحقيق العدالة؛ لكونه يضعف المقومات الأخلاقية لدى الأفراد ويسهم في تلاشي القيم التنظيمية، إذ أن الفساد الإداري يشكل خطراً على الاستقرار والأمن. (البشري ، 2007 ، ص : 9) والفساد الإداري نزعة شريرة تصارع قيم الخير في النفس الإنسانية. (مبروك ، 2013 ، ص:5).

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس

* أستاذ بكلية التربية - جامعة نجران.

** أستاذ مشارك بكلية التربية - جامعة نجران.

الأول الآتي: **ما إستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران؟** ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1 – ما الإستراتيجية العقدية لمكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران؟.

2 – ما الإستراتيجية التربوية لمكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران؟.

3 – ما الإستراتيجية الاجتماعية لمكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران؟.

4 – ما الإستراتيجية الإعلامية لمكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران؟.

5 – ما الإستراتيجية الأمنية لمكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران؟.

السؤال الرئيس الثاني: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة تعزى للمتغيرات الآتية: التخصص، الجنس، الجنسية، الرتبة العلمية؟.

أهمية الدراسة:

يعد موضوع الفساد الإداري من الموضوعات التي تتكامل في دراستها عدة مجالات معرفية؛ نظراً لأهميته على المستوى المحلي والمستوى العالمي، فالفساد له بعد نفسي يتعلق بالسمات الشخصية للفرد، وله بعد اجتماعي يتمثل في مدى قبول أو رفض المجتمع لهذه المشكلة، ويتطلب التعامل من خلال الإستراتيجيات الدينية والتربوية والإجتماعية والإعلامية والأمنية ، ولهذا يستحوذ الفساد الإداري على اهتمام الشعوب والقادة من سياسيين وغيرهم، ويؤمل من هذه الدراسة أن تحدد أهم الإستراتيجيات التي يمكن من خلالها مكافحة الفساد الإداري، من أجل بلورة التوصيات المناسبة التي قد تفيد الهيئات والمؤسسات والجهات المسؤولة عن التنمية الوطنية الشاملة.

أهداف الدراسة: الهدف الرئيس **الأول** للدراسة هو: التعرف على إستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران، وذلك من خلال الاستراتيجيات الآتية:

1- العقدية لمكافحة الفساد الإداري.
2- التربوية لمكافحة الفساد الإداري.
3- الاجتماعية لمكافحة الفساد الإداري.
4- الإعلامية لمكافحة الفساد الإداري.
5- الأمنية لمكافحة الفساد الإداري.

الهدف الرئيس الثاني: فيما إذا كانت الفروق ذات دلالة إحصائية تعزى لبعض متغيرات الدراسة حول إستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري.

حدود الدراسة:

أ- الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على معرفة الإستراتيجيات العقدية والتربوية والاجتماعية والإعلامية والأمنية التي يمكن من خلالها مكافحة الفساد الإداري.

ب- الحدود المكانية: طبقت هذه الدراسة في جامعة نجران.

ت- الحدود الزمانية: طبقت هذه الدراسة في جامعة نجران خلال العام 1440هـ / 2019م.

الإطار النظري:

أولاً: مفهوم الفساد الإداري.

حدد مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة لعام 2000 مفهوم الفساد بأنه الرشوة، وتعد جريمة الفساد من جرائم الخطر، حسب ما جاء في الفقرة (2) من

المادة (3) من مشروع الأمم المتحدة لعام 2003م من حيث نطاق تطبيقها فنصت على: (لأغراض تنفيذ هذه الاتفاقية ليس ضرورياً أن تكون الجرائم المبينة فيها قد ألحقت ضرراً أو أذى بأملاك الدولة).

ومن صور الفساد إهمال القيام بمقتضيات السلطة على الوجه الأكمل، ويدخل في ضمن هذا النوع: التغيب عن العمل، والتأخر في الحضور للعمل، والخروج قبل الموعد المقرر، واللامبالاة، وسوء استغلال الوقت (القضاة، 2003، ص:368). ومن مظاهر الفساد الإداري: الامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي (شامية، 2008).

ومن صوره أيضاً: الفساد العقدي والابتداع في الدين، والفساد السياسي والاقتصادي والإداري والاجتماعي والأخلاقي الذي سببه الرئيس تفكك الأسرة وانحراف الأحداث، والفساد البيئي "وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ" سورة البقرة: 205. (بوساق ، 2003 ، ص:107).

تتسع آثار الفساد لتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية: يتأثر المجتمع بشكل سلبي مباشر بجريمة الفساد، فهي تؤثر في الأمن القومي، يؤثر الفساد بشكل سلبي مباشر في اقتصاديات البلدان النامية، عندما يسود الفساد فإن القوانين تتعطل، ولا يقوم الموظف بعمله إلا بمقابل مالي غير مرتبه، يحط الفساد من هيبة الدولة وموظفيها واحترامهم. (الشيخ ، 2003 ، ص : 467-468).

وساعدت العولمة بما تتيحه من سهولة الاتصالات لتنفيذ بعض جرائم الفساد مثل الرشوة واستغلال النفوذ والتهريب وغسل الأموال. (علي ، 2003 ، ص: 47).

تحكم ظاهرة الفساد مجموعة عوامل متداخلة ومتفاعلة فيما بينها ومن أبرز تلك العوامل: العوامل السياسية- العوامل الاقتصادية - العوامل الاجتماعية والثقافية - عوامل بيئية داخلية (قانونية) - العوامل التنظيمية (الإدارية)- عوامل خارجية - عوامل حضرية. (صدقي ؛ همام ؛ وجيه ؛ ربيع ،2011).

إستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري:

الخط الأول في درء المفاسد ومكافحة الفساد جعل الوظيفة العامة لمن تتوافر فيهم صفات: الأمانة والقوة، الرفق والإحسان، الإبداع في أداء المهمة وقبول النصح، إضافة للإيمان، والخلق الحسن والكمال والرشد في التصرفات. (فروان ، 2003 ، ص: 318-324)

والخطوة الأولى في مكافحة الفساد تبدأ بتوضيحه وتبيان أنواعه وصوره، ومن ثم اتخاذ السياسات الوقائية العلاجية قبل وقوعه. (بوساق ، 2003 ، ص:114).

وأشار(Augusto, 2014) إلى ست إستراتيجيات لمكافحة الفساد: دفع أجور كافية لموظفي الخدمة المدنية-إيجاد الشفافية والانفتاح في الإنفاق الحكومي-الحد من الروتين- استبدال الدعم التنازلي المشوه بتحويلات نقدية موجهة- عقد اتفاقيات دولية- نشر التكنولوجيا الذكية.

وعن مكافحة الفساد من منظور إعلامي، ذكر الجحني (2003) أن قنوات التوعية الإعلامية ضد الفساد يجب أن تشمل: المسجد، والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، والنوادي الرياضية والاجتماعية والأدبية، والمستشفيات، والمؤتمرات والمهرجانات والمعارض والأسواق، والمدارس والجامعات، واقترح الجحني: إدراج مقرر دراسي في الجامعات بعنوان مكافحة الفساد. (ص:529-532).

الدراسات السابقة:

ركز الباحثان على الدراسات السابقة التي تناولت

موضوع الفساد الإداري من أجل البدء من حيث انتهى الآخرون، ومن أجل الاستفادة منها في إعداد أداة الدراسة، وقد اطلع الباحثان من خلال المسح الأولي على الدراسات الآتية:

دراسة الخالدي (2017) وكانت أهم نتائجها أن الملك عبد العزيز– رحمه الله– نجح في محاربة الفساد نجاحاً فريداً، لا نجد له مثيلاً على مر العصور، إلا في صدر الإسلام، وأن نجاحه يرجع إلى عدة عوامل، أهمها: شخصيته، وتمسكه بمنهج الله، والاجتهاد في العمل به على بصيرة، وموهبته السياسية والإدارية، وذكاؤه الاجتماعي، وفطرته النقية، ومهارته في اختيار الوسائل والآليات الفعّالة، وعلى رأسها التواصل الفعال مع الرعية، واحترام القضاء، وتوخي العدل والمساواة بين الناس.

وتوصلت دراسة الخريف (2017) إلى وجود العديد من النظم الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية مسؤولة عن تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد، وأن مضامينها قوية وفاعلة، بحيث حددت أنواع الفساد، وحددت آليات مكافحته بالتوعية أولاً، ثم بالرقابة، والتحقيق، أو بالتنسيق بن الأجهزة المسؤولة عن ذلك، وبالمتابعة المباشرة من أعلى سلطة بالمملكة مقام رئيس مجلس الوزراء وهو الملك، وأوصت بضرورة تنمية الوازع الديني لدى أفراد المجتمع لردعهم ذاتياً عن الفساد، ونشر قيم النزاهة –كالأمانة والشفافية ومبدأ المساءلة– لتصبح ثقافة مجتمعية، ورفع مستوى الأجهزة الرقابية تأهيلاً وعدداً، وإعطاؤها كامل الصلاحية لممارسة مهام عملها.

وأشارت دراسة الجندان (2017) إلى الأثر الإيجابي لاستخدام الأساليب الحديثة لرقابة الموظفين في الوقاية من الفساد ، وإلى تَحَسُّب الموظف غير النزيه لفساده قبل الإقدام عليه، فوضع المفسد مع علمه بمراقبته بالكاميرات والرقابة بالتنصت ورقابة الأجهزة مع الاحتفاظ بالتسجيلات يجعله متحسباً عند شروعه في فساده.

وأشارت دراسة مبارك (2017) إلى أن سياسة عمر بن عبدالعزيز في مكافحة الفساد تمثلت في رؤيته ومنهجه في اقتصاد الدولة، واعتمد في سياسته على أمرين اثنين: الأول: الاعتماد على الكتاب والسنة، والثاني: هو ترسيخ قيم الحق والعدل ودفع الظلم.

وأوصت دراسة الدليجان (2017) بالاهتمام بمقررات التعليم الجامعي التي تسهم في محافظة الطالب الجامعي على قيمه الأخلاقية، ودفع الطالب الجامعي إلى الإسهام في الأنشطة الوطنية لتعزيز النزاهة في المجتمع ومكافحة الفساد من حوله.

وتوصلت دراسة المومني (2017) إلى أن مستوى تطبيق الشفافية في القطاع الحكومي الأردني كان بمستوى متوسط، وأن مستوى تفشي الفساد الإداري في القطاع الحكومي الأردني هو كذلك بمستوى متوسط.

وفي بعض توصيات دراسة محمد (2017م) لمكافحة الفساد في دراسة تحليلية مقارنة في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد2003، ما يلي: إيجاد فرص العمل وتقليل معدلات الفقر، رفع كفاية الجهاز الإداري والاكتفاء بالعدد المناسب من العاملين بالقطاع العام، حسن اختيار العاملين من ذوي الكفاية والصلاح، تقوية الوعي الديني لدى الجميع.

وتوصلت دراسة محمد (2017) عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد، إلى أن النظام الإسلامي لا يفرق في نظرته للفساد بين فساد سياسي وإداري، أو بين فساد كبير وصغير، وإلى أن أهم أسباب الفساد هو انعدام الأخلاق لدى المفسدين وضعف الإيمان لديهم.

اتضح من نتائج دراسة الأحمدي (2016) أن صور الفساد بشكل كلي بين طلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية، تنتشر بدرجة متوسطة، وبقيمة

متوسط 2.83 وجاءت أكثر صور الفساد شيوعاً بين الطلبة في متطلبات المقررات الدراسية بمتوسط 3.36 ، حيث احتلت أربع صور من صور هذا المحور من بين الخمس صور الأكثر شيوعاً للفساد وهي على التوالي: يقوم الطلبة بسرقة بحوث مكتوبة على الإنترنت وتقديمها على أنها من إعدادهم، يقوم الطلبة بسرقة (انتحال) عبارات من بحوث أخرى ينسبونها لأنفسهم، يُضمن الطلبة قائمة المراجع في تكليفاتهم مراجع لم يتم الاطلاع عليها بغية الزيادة في عدد المراجع، الاستشهاد بمراجع لم يتم الرجوع لها فعلياً وإنما متضمنة في ضمن مراجع أخرى دون ذكر ذلك، فيما انتمت العبارة الخامسة والتي تتعلق باستعانة الطلبة بمكاتب تجارية لكتابة رسائلهم العلمية أو مشاريعهم البحثية إلى محور صور الفساد في مشاريع التخرج والرسائل العلمية واحتلت المرتبة الثانية بمتوسط 2.74.

وتوصلت دراسة الخمشي (2016) إلى عدة نتائج منها: أن أبرز مظاهر الفساد الأكاديمي في الجامعات السعودية كان في جانب البحث العلمي الذي تمثل: في دفع مبالغ مالية للنشر العلمي دون تحكيم، وكانت أبرز مظاهر الفساد في جانب خدمة المجتمع: الظهور الإعلامي لخدمة الأغراض الشخصية من قبل أعضاء هيئة التدريس، والارتباط بعمل في مؤسسات أخرى دون موافقة الجامعة، وكانت أبرز مظاهر الفساد المتعلقة بمحور الجانب التعليمي: احتكار بعض أعضاء هيئة التدريس مقررات معينة لتدريسها.

وعن تأثير منظمات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية في المملكة العربية السعودية، توصلت دراسة الأحمري (2015) إلى نتائج أهمها: غموض الأنظمة والتشريعات الخاصة بالبنية المؤسسية المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني، محدودية منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال الشفافية ومكافحة الفساد، يعد أثر منظمات المجتمع المدني تكاملياً مع منظمات الدولة الرسمية، قلة الوعي في المجتمع بأهمية المجتمع المدني ومشاركته في بناء دولة مؤسسية.

وكانت أهم نتائج دراسة السبيعي (2013) أن مستوى التزام القطاعات الحكومية بالرياض لتطبيق الشفافية تراوح بين (2.36 & 2.52)، وأن مستوى التزام الأجهزة الرقابية بمساءلة القطاعات الحكومية عن فسادها – إن وجد – تراوح بين (2.81 & 2.97) وأن درجة شيوع أنماط الفساد الإداري المندرجة تحت هذا المحور في القطاعات الحكومية – تراوح بين (3.49 & 3.62). وكانت أهم توصيات الدراسة: ضرورة العمل على رفع مستوى كفاية الأجهزة الرقابية بمنحها الصلاحيات الكافية ودعمها بالكوادر البشرية المتخصصة وبالموارد المادية والتقنيات الحديثة.

وأظهرت نتائج دراسة الشمري (2012) ، أن أهم أسباب انتشار الفساد في القطاعين العام والخص في السعودية: عدم الجدية في مكافحة الفساد، وتدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين، وغياب الرقابة الداخلية أو ضعفها، وكذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن أفضل جهود الحكومة في محاربة الفساد تمثلت بالمحاسبة، والتحقيق في الفساد، وتدعيم أجهزة مكافحة الفساد، ويرى المشاركون أن الفساد أكثر انتشاراً في البلديات والأمانات، والمقاولات، وبين كبار الموظفين.

وقدمت دراسة جاد الله (2012) تصوراً مقترحاً من منظور طريقة تنظيم المجتمع كمتغير لتعزيز الشفافية في الحد من الفساد الإداري بالمنظمات غير الحكومية، جاء فيه: اعتماد المنظمات غير الحكومية على فلسفة تنظيمية قائمة عل أساس نشر ثقافة الشفافية، تحرص المنظمات غير الحكومية على الأخذ برأي المستفيدين في تجويد الخدمات المقدمة،

التزام المنظمات غير الحكومية بالإفصاح عن مصادر التمويل سواء كانت محلية أو دولية.

وكانت أهم نتائج دراسة بحر (2011): أن الوضع الاقتصادي والسياسي والتنشئة الاجتماعية السيئة لها أثر أساس في وجود الفساد الإداري، إن القوانين والأنظمة غير الواضحة يساعد على وجود الفساد الإداري.

وتوصلت دراسة العديم (2011) عن الفساد الإداري في محافظة حفر الباطن، إلى أن للدوافع المادية أثراً في ظهور الفساد الإداري، وإلى جود مرونة في الأنظمة والقوانين تساعد على اختراقها، خاصة مع زيادة التعقيد في الأنظمة والتعليمات، يساعد على الفساد الإداري ، وأن للعلاقات العامة مثل الصداقة والمعارف، ومفهوم الفزعة والوساطة والعلاقات القبلية أثراً بظهور الفساد الإداري.

وفي أسيوط بمصر جاء ترتيب درجة انتشار مظاهر الانحراف الإداري داخل المنظمات في دراسة عبد الرحمن (2011) على النحو الآتي: الوساطة والمحسوبية، الامتناع عن أداء العمل وعدم الوفاء بالعهد، الإسراف في استخدام أدوات وموضوعات العمل، مخالفة القوانين واللوائح المالية المعمول بها، عدم المحافظة على كرامة الوظيفة، التسويف في قضاء مصالح الناس، عدم التعاون مع الزملاء.

وتحدثت دراسة صدقي وآخرون (2011) عن أهمية ضرورة الفصل بين السلطة والثروة.

وأوصت دراسة معابرة (2010) بالأردن: التركيز على التوعية الدينية المتضمنة تعزيز تطبيق الرقابة الذاتية، وتنمية الوازع الديني لدى الموظف كونها أساس الرقابة الدنيوية وصمام الأمان وأساس العلاج.

ولمعالجة الفساد الإداري اقترحت دراسة طالب (2010): تبسيط إجراءات العمل والتخلص من المعوقات الإدارية، ومكافأة الموظف الأمين.

وأكدت دراسة الطالباني (2010) في مكافحة الفساد على أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات، وأهمية الإنترنت، والإدارة الإلكترونية.

وتوصلت دراسة عائض (2009) إلى وجود علاقة عكسية بين مدى التزام الوحدات الحكومية المدنية اليمنية بمبادئ الشفافية ومستوى انتشار أشكال الفساد الإداري فيها، إضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية.

وذهبت دراسة حميد (2009) في مصر إلى أن التجاوزات والفساد في الجامعة جعل الجامعة في خطر، فإذا دخل الفساد أحد أركان الجامعة الرئيسية الثلاث وهي: (الإدارة – الأستاذ الجامعي– الطالب) فإن ذلك ينعكس بالسلب على باقي الأركان.

وتوصلت دراسة الأعرجي، الأعرجي (2003) إلى عدد من الاستنتاجات منها:

أن ما يعتاد عليه الفرد من سلوكيات خلال مرحلته العمرية الجامعية (18– 25سنة) غالباً ما يكون لها امتدادات سلوكية مشابهة بعد سن الخامسة والعشرين، وأن تقليص مساحة اعتياد سلوكيات الغش في الأداء الجامعي من شأنه أن يؤدي إلى تقليص مساحة ممارسات الفساد الإداري بعد مرحلة الدراسة الجامعية، وخلال الحياة الوظيفية.

وتوصلت دراسة محمود (1993م) لوجود علاقة ارتباطية بين الفساد الإداري والتخلف الاجتماعي والاقتصادي.

ومن الدراسات الأجنبية في هذا المجال:

أوضحت دراسة كرايلوفا Krylova (2018 a) كيفية تأثير الفساد الإداري لدى الهيئات التنظيمية في روسيا على توظيف الأعمال الريادية الحرة على المستوى الإقليمي، من حيث إن: الفساد الإداري

يرتبط سلباً بتوظيف الأعمال الريادية الحرة على المستوى الإقليمي في روسيا، الفساد الإداري يزيد من عدم اليقين فيما يتعلق بممارسة الأعمال التجارية، مما أثر سلباً في تنمية المشاريع الوطنية والإقليمية، تتمثل أخطر المشكلات في مجال التفتيش بمحدودية وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بالأنشطة التنظيمية للهيئات الادارية، وعدم كفاية تغطية الفساد في وسائل الإعلام، وعدم كفاية المراجعة القضائية لأعمال الهيئات الإدارية.

وأظهرت دراسة مفتش وبيجن (2008) Mevc, A. & Pagon عن الفساد في وحدات الإدارة العامة والتدابير التنظيمية لمنع الفساد ومكافحته في سلوفينيا، أن: لدى الموظفين العامين عموماً قابلية لقبول الهدايا والوجبات الخفيفة المجانية، كلما كان الموظف أكبر سناً، زاد إدراكه لخطورة السلوك الفاسد، الموظفون الأكبر سنًا والأكثر خبرة أكثر احتمالية للتبليغ عن الجاني، الموظفون الرجال أكثر احتمالية للإبلاغ عن الجاني من النساء، كلما زاد شعور الموظف بخطورة السلوك، زاد احتمال قيامه بالإبلاغ عن الجاني إذا انتهك هذا السلوك القواعد.

وبحثت دراسة بوراك والغندوري (2018) Burak. & Alghandouri عن أن أسباب الفساد عديدة حيث تبين أن: ضعف الضوابط الأخلاقية في مؤسسات الدولة والمجتمع، مما يؤدي إلى إعطاء الأولوية للمصلحة الفردية على المصلحة العامة، الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة مع تزايد تأثير التأثير المادي في المجتمع k الرواتب غير المجزية لموظفي القطاع العام، مما يجعلهم يبحثون عن مصادر أخرى للدخل.

وتوصلت دراسة كرايلوفا. Krylova (2018 b) الهادفة إلى تطوير تصنيف لمنظمات العمل الريادية الروسية وتقويم فعاليتها في أنشطة مكافحة الفساد، إلى: أهمية تقديم شكاوى قانونية داخل المحكمة، وتقديم عريضة إلى السلطات العامة، وطلب المساعدة في حالات الابتزاز والرشوة، أن غالبية رواد الأعمال أعطى الأولوية للبرامج التعليمية والتدريب على الامتثال لمكافحة الفساد الذي تنظمه جمعيات رجال الأعمال لأعضائها، يليه الإبلاغ عن الفساد الإداري للسلطات العامة ومراقبة عمليات التفتيش من قبل الهيئات التنظيمية.

وتوصلت دراسة آسيامه واسموه وكوجو (2014) Yeboah-Assiamah, Asamoah, & Osei-kojo, لفهم ومعالجة فساد القطاع العام في الديمقراطيات الإفريقية النامية إلى نتائج أهمها: يتوجب على المسؤولين الرسميين والمعينين من قبل الحكومة التحلي بالشجاعة لمعاقبة وفضح الفساد، ومكافحة الفساد يجب أن تبدأ من قمة القيادة السياسية والإدارية، وعلى القادة السياسيين والإداريين أن يكونوا مثالاً يحتذى به من خلال الالتزام بالمعايير الأخلاقية، كما يجب على وسائل الإعلام والهيئات ومنظمات المجتمع المدني أن تعزز تأثيراتها الرقابية في المجتمع.

وتوصلت دراسة والي وجانوسكي وأسيفز (2018) Walle, Janowski. & Estevez إلى وجود علاقة إيجابية بين مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية وبين مؤشر تصور الفساد بين دول جنوب الصحراء الكبرى التي تم تحليلها.

ومن الإجراءات التي حددتها دراسة تجن؛ إيفانز (2017) Tjen & Evams لمحاربة الفساد في الإدارة الضريبية: دراسة حالة إندونيسية، كان: عدم التسامح مع جميع المخالفات التي تتعلق بالفساد حيث لا فرق بين عملية فساد كبيرة أو عملية فساد صغيرة فكلها مخالفات وانتهاكات متعلقة بالفساد، واتخاذ إجراءات قانونية، مع فرض عقوبات صارمة تصل حتى الفصل الرسمي والملاحقة القضائية.

ووجدت دراسة كورنوان ، براسوجو، وغاندي (2017) Kurniawan, Prasojo, & Gunadi ، في أندونيسيا أن 8 من أصل 12 مخبراً أعربوا عن جهلهم بالتنظيم باعتباره أحد الأشياء التي يمكن بناؤها كسبب لحدوث فساد من قبل رئيس المناطق.

وفي كينيا توصلت دراسة جيديون .(2012) Gedion إلى النتائج الآتية: يكمن انجذاب الموظفين المدنيين نحو الفساد إلى حد كبير حسب مستوى قدرتهم في الوصول إلى الأموال العامة، الفساد في الأعلى يضعف الثقة في النظام ويفتح سبل للممارسات الفاسدة.

وتوصلت دراسة شدابي (2013) Shadabi، إلى أن: ليس للدين الذي تفرضه الحكومة على الناس تأثير في الفساد.

وحاولت دراسة بار وسيرا (2010) Barr & Serra الإجابة عن السؤال " لماذا يختار بعض الناس الفساد على الأمانة والبعض الآخر لا يختاره؟ وللإجابة عن السؤال فقد تم جمع البيانات من خلال تطبيق تجربتين الأولى في عام 2005، والأخرى في عام 2007، على عينة مكونة من (195) مشاركاً من طلاب جامعة أكسفورد، وتوصلت إلى أن الأفراد الذين يكبرون في المجتمعات التي ينتشر فيها الفساد هم أكثر عرضة للعمل بشكل فاسد من الأفراد الذين يكبرون في المجتمعات التي يكون فيها الفساد نادراً.

التعليق على الدراسات السابقة: مع الاستفادة مما جاء في تلك الدراسات؛ إلا أن أياً منها لم يتعرض لإستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران، وهذا يعطي أهمية للدراسة الحالية، وفي حال عدم القيام بها؛ فإن النقص في جانب كيفية مكافحة الفساد الإداري سيبقى خللا في هذه الجهة؛ فالدراسة الحالية ستقوم بسد الخلل الحاصل فيه، وستخرج بتوصيات ومقترحات تسد هذا الخلل.

المنهجية والإجراءات:

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي الذي يسعى إلى التعرف على مكونات الظاهرة من خلال تحليلها وتفسير أسباب حدوثها.

أداة الدراسة: استخدمت الدراسة الاستبانة بوصفها الأداة المناسبة لهذا النوع من الدراسات ،الذي يستهدف تشخيص الأوضاع الحالية وتحديد كفاية الوضع القائم ، ووضع خطط لتحسين تلك الأوضاع للوصول بها إلى المطلوب، وقد تم بناء الاستبانة التي اشتملت خمسة محاور، إضافة للبيانات الديموغرافية: الجنسية، التخصص، الرتبة العلمية، والمحاور هي: محور الإستراتيجية العقدية وتضمن (11) عبارة،، ومحور الإستراتيجية الإعلامية الذي تضمن (12) عبارة، ومحور الإستراتيجية التربوية وتضمن (12) عبارة، ومحور الإستراتيجية الأمنية الذي تضمن (10) عبارات، ومحور الإستراتيجية الاجتماعية واحتوى على (13) عبارة، فكان مجموع العبارات لكامل الاستبانة مساوياً لـ (58) عبارة، وقد تم وضع خمسة خيارات أمام كل عبارة هي : بدرجة عالية جداً ،بدرجة عالية، بدرجة متوسطة، بدرجة منخفضة، بدرجة منخفضة جداً، وعليه يكون مدى المقياس الذي يحقق التساوي بين فئة وأخرى هو 4÷5= 0.8 ، وبناء عليه فإن الدرجة التي تحصل عليها العبارة وتكون من (1- إلى أقل من 1.8) منخفض جداً ، أما الدرجة من (1.8- إلى أقل من 2.6) فتعني منخفض ، وتعني الدرجة من (2.6 – إلى أقل من 3.4) متوسط ، أما الدرجة من (3.4- إلى أقل من 4.2) فتعني كبير ، و تعني الدرجة من (4.2- 5) كبير جداً.

صدق أداة الدراسة: تم عرض الاستبانة على عدد من الخبراء في المجال التربوي بلغ عددهم (12) كلهم من

أساتذة الجامعات، وتراوحت درجاتهم العلمية ما بين أستاذ وأستاذ مساعد، حيث تم أخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار لتصبح الأداة جاهزة للتطبيق.

ثبات أداة الدراسة: تم حساب معامل الثبات للأداة (الاستبانة) في شكلها النهائي بواسطة معامل ألفا كرونباخ ALPHA وصدق ارتباط عباراتها بمعامل بيرسون واتضح أن جميع العبارات ذات دلالة ارتباطية أقل من (0.05) فيما يتعلق بارتباط عبارات كل بعد بالبعد نفسه، وارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالمجموع الكلي للعبارات، في حين أن معامل الثبات يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (1) الآتي:

اسم البعد	قيمة معامل الثبات
الإستراتيجية العقدية	0.839
الإستراتيجية التربوية	0.864
الإستراتيجية الاجتماعية	0.870
الإستراتيجية الإعلامية	0.862
الإستراتيجية الأمنية	0.853
درجة الثبات الكلية للاستبانة	0.954

يتضح من الجدول (1) أن معاملات الثبات للإستراتيجيات الخمس (العقدية ، التربوية ، الاجتماعية ، الإعلامية، الأمنية) تراوحت بين (0.839 و0.870) ، وأن معامل ثبات الاستبانة ككل هو (0.954) ، وجميعها ذات دلالة إحصائية ، مما يعطي مؤشراً بأن الاستبانة تتمتع بثبات قوي في أبعادها كافة وفي الاستبانة ككل.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران للعام الجامعي 1439-1440هـ ؛ والبالغ عددهم(719) فرداً، حسب التقرير السنوي لعمادة شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين في الجامعة، وشملت عينة الدراسة (511) عضواً ، تم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة، ويمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من خلال الجدول (2) الآتي:

المتغيرات		الجنس		المجموع	النسبة المئوية
		ذكر	أنثى		
الجنسية	سعودي	170	66	195	%38.16
	غير سعودي	145	171	316	%61.84
	المجموع	274	237	511	%100
التخصص	علمي	130	76	206	%40.31
	نظري	144	161	305	%59.69
	المجموع	274	237	511	%100
الرتبة العلمية	أستاذ	33	2	35	%6.85
	أستاذ مشارك	95	60	155	%30.33
	أستاذ مساعد	146	175	321	%62.82
	المجموع	274	237	511	%100

يتضح من الجدول (2) أن عينة الدراسة بلغت (511) عضواً ، وهي تمثل (71.07 %) من مجتمع الدراسة، وأن أهم خصائص عينة الدراسة، كما يتضح من الجدول ما يلي: يمثل السعوديون (38.16%) من عينة الدراسة ، في حين يمثل غير السعوديين (61.84%) ، يمثل أصحاب التخصص العلمي (40.31%) من عينة الدراسة، بينما أصحاب التخصص النظري يمثلون (59.69%)، يمثل الذين يحملون درجة أستاذ (6.85%) من عينة الدراسة، ينما يمثل من يحملون درجة أستاذ مشارك (30.33%) في حين أن (62.82%) يحملون درجة أستاذ مساعد.

مصطلحات الدراسة:

الإستراتيجية: عرف آلفريد "Alfred Chandler " الإستراتيجية بأنها: "إعداد الأهداف والغايات الأساسية طويلة الأجل للمؤسسة، واختيار خطط العمل وتخصيص الموارد الضرورية لبلوغ هذه الغايات"، وعرفت مدارس هارفارد " Harverd School " : الإستراتيجية بأنها: "مجموعة القرارات المهمة للاختيارات الكبرى للمنظمة، المتعلقة بالمؤسسة في مجموعها، والرامية أساساً إلى تكييف المؤسسة مع التغير، وكذا تحديد الغايات الأساسية، والحركات من أجل الوصول إليها". (في: عدون ، 2009 ، ص:8-10).

ويقصد بالإستراتيجية في هذه الدراسة: مجموعة المبادئ والقيم والطرائق العقدية والتربوية والاجتماعية والإعلامية والأمنية التي من خلالها يمكن التصدي للفساد الإداري.

الفساد الإداري: الفساد الإداري هو " استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرائق غير مشروعة ". (شعبان، 2011، ص:78)

ويتجسد الفساد الإداري في القصور القيمي عند الأفراد، بحيث يجعلهم غير قادرين على القيام بالتزاماتهم التي تخدم المصلحة العامة. (Dobel,1978).

كما يقصد بالفساد الإداري: الإخلال المقصود بالسلطات الممنوحة بموجب ولاية شرعية عامة أو خاصة، أو: قصد استعمال السلطة بما يتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية من تلك الولاية واقعاً أو مآلاً. (القضاة ، 2003 ، ص: 350).

ويقصد به في هذه الدراسة: استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

مكافحة الفساد الإداري: يقصد بها في هذه الدراسة مجموعة المبادئ والقيم والطرائق العقدية والتربوية والاجتماعية والإعلامية والأمنية التي تحصن الفرد من سوء استخدام السلطة واستغلال الوظيفة العامة.

تحليل وتفسير النتائج:

أولًا: إجابة السؤال الأول، الذي نص على: "ما الإستراتيجية العقدية لمكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران؟. وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العَيِّنة على بعد الإستراتيجية العقدية، كما في الجدول الآتي:

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على عبارات الإستراتيجية العقدية

م	الإستراتيجية	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	غرس العقيدة الإسلامية الصحيحة في نفوس العاملين.	4.37	0.980	1
2	تقنين الأحكام الشرعية بما يتناسب مع تجريم الانحرافات الأخلاقية في العمل.	4.18	0.908	2
3	تجفيف منابع الفساد العقدي.	3.95	1.011	8
4	تفعيل ثقافة أن العمل المتقن عبادة.	3.99	1.002	7
5	توعية الشباب والعاملين من ضرر مصدري الأفكار المضللة.	4.02	0.970	5
6	تفعيل أثر الدعاة المعتدلين في مكافحة الفساد الإداري.	3.92	1.037	9
7	توضيح موقف الإسلام من الفساد الإداري بصوره كافة.	4.00	1.049	6
8	إدارة العاملين بالأخلاق الإسلامية النبيلة.	4.03	1.049	3
9	التحذير من رموز ومنظري الفساد العقدي.	3.87	1.082	12
10	توعية الموظفين بخطورة الفساد الإداري على العقيدة.	3.92	1.086	10
11	الحرص على توظيف من يتسم بالأمانة.	4.03	1.063	4
12	تفعيل أثر المؤسسات الدينية في التحذير من الفساد الإداري.	3.89	1.092	11
	المتوسط العام	4.01	0.618	

يتضح من الجدول (3) أن عينة الدراسة يوافقون على الإستراتيجية العقدية لمكافحة الفساد الإداري بدرجة كبيرة، إذا بلغ المتوسط الحسابي العام (4.01) وانحراف معياري (0.618) ، وأن أكثر الإستراتيجيات العقدية وافق عليها أفراد العينة هي إستراتيجية غرس العقيدة الإسلامية الصحيحة في نفوس العاملين ، إذ حصلت على متوسط حسابي (4.37)، ثم إستراتيجية تقنين الأحكام الشرعية بما يتناسب مع تجريم الانحرافات الأخلاقية في العمل، إذ حصلت على متوسط حسابي (4.18)، ثم إستراتيجية إدارة العاملين بالأخلاق الإسلامية النبيلة، إذ حصلت على متوسط حسابي (4.03)، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الخالدي(2017) التي أرجعت أحد أسباب نجاح الملك عبدالعزيز – رحمه الله– في محاربة الفساد تمسكه بمنهج الله، واتفقت مع دراسة الخريف(2017) ودراسة محمد نصر الدين(2017)، وقد يرجع ذلك إلى أن أفراد العينة ممن يدينون بالإسلام فأعطوا درجات موافقة عالية جداً وعالية، وتعارضت هذه النتيجة مع دراسة شدابي Shadabi (2013) التي لا ترى أن للدين أثراً في محاربة الفساد؛ وقد يرجع سبب التعارض إلى أن عينة دراسة Shadabi غير ملتزمة بالدين، لذا فمن الطبيعي أن لا تعطي أهمية للدين، ولو أعطوه أهمية لالتزموا به في حياتهم، وأصبحوا أهل دين، وأوضحت هذه النتيجة أن موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الإستراتيجيات العقدية لمكافحة الفساد الإداري تراوحت بين الموافقة بدرجة كبيرة وكبيرة جداً، مما يعطي مؤشراً لأهمية الإستراتيجيات العقدية المقترحة لمكافحة الفساد الإداري.

ثانياً: إجابة السؤال الثاني، الذي نص على: "ما الإستراتيجية التربوية لمكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران؟.

وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العَيِّنة على بعد الإستراتيجية التربوية ، كما في الجدول الآتي:

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عَيِّنة الدراسة على عبارات الإستراتيجية التربوية

م	الإستراتيجية	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تعليم الفرد أن حقوقه مبنية على القيام بواجباته.	4.35	0.948	1
2	تفعيل مبدأ الرقابة الذاتية للعاملين في مجال العمل.	4.03	0.958	3
3	تعزيز قيم احترام النظام العام والقوانين التخصصية لدى العاملين.	3.93	0.965	8
4	تضمين المناهج بمختلف مستوياتها وبشكل متدرج أهمية الحفاظ على المال العام.	4.04	1.046	2
5	بلورة ثقافة النزاهة بالعمل في المناهج الدراسية.	3.94	1.020	7
6	تضمين المناهج سيراً لشخصيات دينية واجتماعية نزيهة.	3.89	1.105	11
7	تدعيم المناهج بالقصص والعبر من الأقوام الفاسدة وما حلّ بها.	3.87	1.051	12
8	استخدام أسلوب التحفيز الهادف من المدير للموظفين.	3.90	1.066	10
9	توعية الدارسين بأهمية المحافظة على أسرار العمل.	3.99	1.045	5
10	الابتعاد عما يخل بشرف الوظيفة العامة.	3.98	1.040	6
11	ترسيخ قيم الحفاظ على الأموال العامة لدى العاملين.	3.91	1.115	9
12	تنمية القيم الأخلاقية النبيلة في نفوس العاملين.	4.00	1.027	4
	المتوسط العام	3.99	0.654	

يتضح من الجدول (4) أن عينة الدراسة يوافقون على الإستراتيجية التربوية المقترحة لمكافحة الفساد الإداري بدرجة كبيرة، إذا بلغ المتوسط الحسابي العام (3.99) وانحراف معياري (0.654)، وأن أكثر الإستراتيجيات التربوية وافق عليها أفراد العينة هي إستراتيجية تعليم الفرد أن حقوقه مبنية على القيام بواجباته، إذ حصلت على متوسط حسابي **(4.35)**، ثم إستراتيجية تضمين المناهج بمختلف مستوياتها وبشكل متدرج أهمية الحفاظ على المال العام.، إذ حصلت على متوسط حسابي **(4.04)**، ثم إستراتيجية تفعيل مبدأ الرقابة الذاتية للعاملين في مجال العمل، إذ حصلت على متوسط حسابي (4.03)، واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة مبارك (2017) والدليجان (2017) اللتين أكدتا على القيم في محاربة الفساد، ولقد جاءت موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الإستراتيجيات التربوية لمكافحة الفساد الإداري تراوحت بين الموافقة بدرجة كبيرة وكبيرة جداً، مما يعطي مؤشراً لأهمية الإستراتيجيات التربوية المقترحة لمكافحة الفساد الإداري.

ثالثاً: إجابة السؤال الثالث، الذي نص على: "ما الإستراتيجية الإجتماعية لمكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران؟

وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العَيِّنة على بعد الإستراتيجية الإجتماعية، كما في الجدول الآتي:

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عَيِّنة الدراسة على عبارات الإستراتيجية الاجتماعية

م	الإستراتيجية	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تدريب العاملين على إدارة الضغوط الاجتماعية.	23.4	1.029	1
2	البعد عن التسويف في قضاء مصالح الناس.	4.04	0.899	3
3	تكامل المؤسسات الاجتماعية في تبني محاربة الفساد الإداري.	3.87	0.982	12
4	تغيير السلوكيات التي تسهم في تهيئة البيئة للفساد الإداري.	3.92	1.032	9
5	تمثل القدوة الحسنة من قبل القيادات العليا في المستويات الإدارية.	3.98	1.026	8
6	تفعيل مبدأ الجدارة (الكفاية) في شغل الوظيفة العامة.	4.01	1.044	4
7	سن الأنظمة والتشريعات اللازمة لحماية المبلغين عن حالات الفساد الإداري.	4.06	1.052	2
8	تعزيز روح المسؤولية الاجتماعية لمكافحة حالات الفساد الإداري.	3.87	1.107	12
9	إعداد ثقافة تنظيمية مجتمعية لمحاربة الفساد الإداري.	4.00	1.007	5
10	توعية المجتمع بخطورة ظاهرة الفساد الإداري.	4.00	1.045	6
11	بلورة نظام اجتماعي فاعل للمساءلة والمحاسبة لمخالفي الأنظمة.	3.92	1.054	10
12	تنمية الشعور بالانتماء الوطني لدى أفراد المجتمع كافة.	3.99	1.063	7
	المتوسط العام	3.99	0.659	

يتضح من الجدول (5) أن عينة الدراسة يوافقون على الإستراتيجية الاجتماعية المقترحة لمكافحة الفساد الإداري بدرجة كبيرة ، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (3.99) وانحراف معياري (0.659) ، وأن أكثر الإستراتيجيات الإجتماعية وافق عليها أفراد العينة هي إستراتيجية تدريب العاملين على إدارة الضغوط الإجتماعية، إذ حصلت على متوسط حسابي **(4.23)** ، ثم إستراتيجية سن الأنظمة والتشريعات اللازمة لحماية المبلغين عن حالات الفساد الإداري.، إذ حصلت على متوسط حسابي **(4.06)**، ثم إستراتيجية البعد عن التسويف في قضاء مصالح الناس، إذ حصلت على متوسط حسابي (4.04)، واتفقت هذه الدراسة مع نتيجة دراسة مبارك (2017) التي أكدت على الرفاه الاجتماعي في محاربة الفساد، واتفقت مع دراسة الدليجان (2017) التي دعت لقيام أنشطة وطنية لمحاربة الفساد، وجاءت موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الإستراتيجيات الاجتماعية لمكافحة الفساد الإداري تراوحت بين الموافقة بدرجة كبيرة وكبيرة جداً، مما يعطي مؤشراً لأهمية الإستراتيجيات الاجتماعية المقترحة لمكافحة الفساد الإداري.

رابعا: إجابة السؤال الرابع، الذي ينص على: "ما الإستراتيجية الإعلامية لمكافحة الفساد الإداري

من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران؟ وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العَيِّنة على بعد الإستراتيجية الإعلامية، كما في الجدول الآتي:

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عَيِّنة الدراسة على عبارات الإستراتيجية الإعلامية

م	الإستراتيجية	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	توعية المجتمع بالآثار السلبية للفساد الإداري.	4.45	0.953	1
2	نشر الأنظمة التي تحمي المسهمين في كشف حالات الفساد الإداري.	3.95	0.962	7
3	منح الأجهزة الإعلامية الصلاحيات لكشف حالات الفساد الإداري.	3.85	1.028	11
4	توعية العاملين بأهمية المحافظة على ثروات الوطن.	3.94	1.005	8
5	تعبئة المجتمع إعلامياً بخطورة الفساد الإداري.	3.95	1.039	6
6	توعية المجتمع والعاملين بالأحكام الجزائية المتعلقة بالفساد الإداري.	3.95	1.017	5
7	إتاحة الفرصة للعلماء والمفكرين إعلامياً لتوعية المجتمع بمخاطر الفساد الإداري.	4.04	1.006	2
8	عقد ندوات تلفزيونية وإذاعية توعوية عن الفساد الإداري.	3.82	1.054	12
9	نشر مجموعة المعايير القيمية التي توجه سلوك العاملين نحو نبذ الفساد الإداري.	3.92	1.018	9
10	التشهير بالحالات الكبيرة من الفساد الإداري.	3.88	1.072	10
11	تنفيذ برامج إعلامية تسهم في تصحيح الأخلاقيات المنحرفة لدى العاملين.	3.95	1.052	4
12	تمكين وسائل الإعلام من الاطلاع على محاكمات قضايا الفساد الإداري.	3.96	1.045	3
	المتوسط العام	3.97	0.643	

يتضح من الجدول (6) أن عينة الدراسة يوافقون على الإستراتيجية الإعلامية المقترحة لمكافحة الفساد الإداري بدرجة كبيرة ، إذا بلغ المتوسط الحسابي العام **(3.97)** وانحراف معياري (0.643) ، وأن أكثر الإستراتيجيات الإعلامية وافق عليها أفراد العينة هي إستراتيجية توعية المجتمع بالآثار السلبية للفساد الإداري، إذ حصلت على متوسط حسابي **(4.45)**، ثم إستراتيجية إتاحة الفرصة للعلماء والمفكرين إعلامياً لتوعية المجتمع بمخاطر الفساد الإداري.، إذ حصلت على متوسط حسابي **(4.04)** ، ثم إستراتيجية تمكين وسائل الإعلام من الاطلاع على محاكمات قضايا الفساد الإداري، إذ حصلت على متوسط حسابي (3.96)، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة كرايلوفا Krylova (2018 a) ودراسة آسيامه واسموه وكوجو Yeboah - Assiamah, (2014) اللتين أكدتا على Asamoah, & Osei-kojo, أهمية الإعلام في مكافحة الفساد الإداري، وجاءت موافقة أفراد العينة على عبارات الإستراتيجيات

الإعلامية لمكافحة الفساد الإداري تراوحت بين الموافقة بدرجة كبيرة وكبيرة جداً، مما يعطي مؤشراً لأهمية الاستراتيجيات الاعلامية المقترحة لمكافحة الفساد الإداري.

خامسا: إجابة السؤال الخامس، الذي ينص على: "ما الإستراتيجية الأمنية لمكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران؟ وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العَيِّنة على بعد الإستراتيجية الأمنية، كما في الجدول الآتي:

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على عبارات الإستراتيجية الأمنية

م	الإستراتيجية	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	نشر الوعي الوقائي في المجتمع عن ضرر الفساد الإداري.	4.29	0.942	1
2	أداء القسم من قبل القيادات الإدارية العليا للمحافظة على المال العام.	3.85	0.948	11
3	ترسيخ مفهوم الأمن الوطني الشامل في نفوس العاملين.	3.88	1.009	10
4	حث المجتمع في التعاون مع أجهزة الأمن في مكافحة الفساد الإداري.	3.93	1.003	8
5	الانضمام للاتفاقيات الأمنية الدولية ذات العلاقة بتسليم المجرمين والمخالفين.	4.05	0.972	2
6	تطبيق قاعدة ربط المسؤولية بالمحاسبة.	3.98	1.002	7
7	التسريع في إجراءات التحقيق وتقديم المتهمين بالفساد الإداري للعدالة.	3.92	1.081	9
8	تتبع شبكات الفساد الإداري أمنياً.	3.82	1.106	12
9	التعامل بحزم من مخالفي الأنظمة الإدارية.	4.01	1.016	5
10	الوقوف ضد "المحسوبيات" في التعيين بالوظائف العامة.	4.02	1.002	4
11	محاسبة من يستغل السلطة المخولة له في مكاسب شخصية.	4.00	1.071	6
12	تنمية احترام الجهات الأمنية في نفوس العاملين.	4.04	0.976	3
	المتوسط العام	3.98	0.625	

يتضح من الجدول (7) أن عينة الدراسة يوافقون على الإستراتيجية الأمنية المقترحة لمكافحة الفساد الإداري بدرجة كبيرة، إذا بلغ المتوسط الحسابي العام (3.98) وانحراف معياري (0.625) ، وأن أكثر الإستراتيجيات الأمنية وافق عليها أفراد العينة هي إستراتيجية نشر الوعي الوقائي في المجتمع عن ضرر الفساد الإداري ، إذ حصلت على متوسط حسابي (4.29) ، ثم إستراتيجية الانضمام للاتفاقيات الأمنية الدولية ذات العلاقة بتسليم المجرمين والمخالفين.، إذ حصلت على متوسط حسابي (4.05) ، ثم إستراتيجية تنمية احترام الجهات الأمنية في نفوس العاملين ، إذ حصلت على متوسط حسابي (4.04)، وأن موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الإستراتيجيات الأمنية لمكافحة الفساد الإداري تراوحت بين الموافقة بدرجة كبيرة وكبيرة جداً، مما يعطي مؤشراً لأهمية الإستراتيجيات الأمنية المقترحة لمكافحة الفساد الإداري.

إجابة السؤال الرئيس الثاني الذي ينص على: "هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة تعزى للمتغيرات الآتية: الجنس، الجنسية التخصص، الرتبة العلمية؟.

أ- من حيث الجنس: فجدول (8) الآتي يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" ومستوى الدلالة لاستجابات عينة الدراسة تبعا لمتغير الجنس (ذكر- أنثى) على إستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري:

الإستراتيجيات	المتغيرات				قيمة "ت"	مستوى الدلالة
	الذكور (274)		الإناث (237)			
	م	ع	م	ع		
العقدية	4.13	0.640	3.88	0.566	-4.61	0.000
التربوية	4.06	0.717	3.91	0.564	-2.75	0.006
الإجتماعية	4.07	0.699	3.90	0.598	-2.97	0.003
الإعلامية	4.03	0.672	3.89	0.602	-2.36	0.019
الأمنية	4.06	0.666	3.89	0.564	-2.98	0.003

يتضح من الجدول (8) أن هناك فروقاً في مستوى الدلالة الإحصائية بين الذكور والإناث في الإستراتيجيات الخمس (العقدية، التربوية، الإجتماعية، الإعلامية، الأمنية) لصالح الذكور كونها الأعلى متوسطاً، أي أن الذكور يرون بأن هذه الإستراتيجيات الخمس تسهم في مكافحة الفساد الإداري بدرجة أكثر مما يراه الإناث، وقد يعود ذلك إلى طبيعة الأنثى التي تتمسك أصلاً باللوائح والقوانين بصرامة تقلل بذلك من الفساد بطبيعة إدارتها، وقد يعود ذلك إلى طبيعة الأنثى التي تميل للحلول المسالمة بعيداً عن الاستراتيجيات الأمنية مثلاً.

ب - من حيث الجنسية: فجدول (9) الآتي يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" ومستوى الدلالة لاستجابات عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنسية (سعودي - غير سعودي) على إستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري:

الأبعاد/ العينة	سعودي ن=195		غير سعودي ن=316		قيمة "ت"	مستوى الدلالة
	م	ع	م	ع		
الإستراتيجية العقدية	3.97	0.609	4.04	0.623	-1.26	0.207
الإستراتيجية التربوية	3.95	0.681	4.01	0.637	-1.08	0.277
الإستراتيجية الاجتماعية	4.00	0.673	3.99	0.651	0.137	0.891
الإستراتيجية الإعلامية	3.93	0.622	3.99	0.656	-0.983	0.326
الإستراتيجية الأمنية	3.98	0.612	3.98	0.634	0.059	0.953

يتضح من الجدول (9) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنسية في الإستراتيجيات الخمس (العقدية ، التربوية، الاجتماعية ، الإعلامية ، الأمنية) ، وبالنسبة للإشارة السالبة الواردة في بعض قيم "ت" ؛ فمعلوم في الإحصاء أن قيمة "ت" تؤخذ بالقيمة المطلقة ، بغض النظر عن الإشارة سالبة كانت أم موجبة، مما يعطي مؤشراً بأن جميع أفراد عينة الدراسة السعوديين وغير السعوديين متفقون على أن الإستراتيجيات الخمس تسهم في مكافحة الفساد الإداري.

ج – من حيث التخصص: فإن جدول (10) الآتي يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" ومستوى الدلالة لاستجابات عينة الدراسة تبعا لمتغير التخصص (علمي – نظري) على إستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري:

الإستراتيجيات	المتغيرات				قيمة "ت"	مستوى الدلالة
	علمي (206)		نظري (305)			
	م	ع	م	ع		
العقدية	3.92	0.677	4.08	0.567	2.74	0.006
التربوية	3.91	0.696	4.03	0.621	2.02	0.044
الإجتماعية	3.88	0.733	4.07	0.593	3.05	0.002
الإعلامية	3.86	0.712	4.03	0.583	2.79	0.005
الأمنية	3.88	0.666	4.05	0.588	2.94	0.003

يتضح من الجدول (10) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة في جميع الإستراتيجيات الخمس (العقدية، التربوية، الإجتماعية، الإعلامية، الأمنية) تعزى لمتغير التخصص لصالح التخصص النظري كونها الأعلى متوسطاً، أي أن أصحاب التخصص النظري يرون بأن هذه الإستراتيجيات الخمس تسهم في مكافحة الفساد الإداري بدرجة أكثر مما يراه أصحاب التخصص العلمي، وقد يعود ذلك طبيعة التخصص العلمي المتعمق بالمعادلات الرياضية والهندسية والطبية والفيزيائية ذات الطبيعة المحددة، والتي لا تقبل الجدال والتفاوض ، فهي باتجاه واحد ، بينما العلوم النظرية يمكن من خلالها الحوار والنقاش وغير ذلك مما يمكن فتح باب للفساد ومعالجته.

د. من حيث الرتبة العلمية:

لمعرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الرتبة العلمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)، يستخدم اختبار أنوفا ANOVA، وعندما يوجد فروق يستخدم اختبار شيفيه لمعرفة اتجاه الفروق، ويوضح هذا كله ذلك من خلال جدول (11) الآتي:

الإستراتيجيات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة	اتجاه الفروق
الإستراتيجية العقدية	بين المجموعات	1.61	2	0.808	2.12	0.121 غير دال	-
	داخل المجموعات	193.54	508	0.381			
	الكلي	195.16	510				
الإستراتيجية التربوية	بين المجموعات	4.49	2	2.24	5.33	0.005	في اتجاه عينة الأستاذ
	داخل المجموعات	214.20	508	0.422			
	الكلي	218.70	510				
الإستراتيجية الإجتماعية	بين المجموعات	3.434	2	1.717	3.99	0.019	في اتجاه عينة الأستاذ
	داخل المجموعات	218.16	508	0.429			
	الكلي	221.60	510				
الإستراتيجية الإعلامية	بين المجموعات	3.003	2	1.50	3.66	0.026	في اتجاه عينة الأستاذ المساعد
	داخل المجموعات	208.19	508	0.410			
	الكلي	211.19	510				
الإستراتيجية الأمنية	بين المجموعات	2.39	2	1.19	3.08	0.047	في اتجاه عينة الأستاذ المساعد
	داخل المجموعات	197.21	508	0.388			
	الكلي	199.61	510				

يتضح من الجدول (11) السابق ما يلي:

1- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير الرتبة العلمية في الإستراتيجيات العقدية، مما يعطي مؤشراً بأن جميع أفراد عينة الدراسة على مختلف رتبهم العلمية متفقون على أن الإستراتيجية العقدية تسهم في مكافحة الفساد الإداري.

2- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة في الإستراتيجية التربوية والإستراتيجية الاجتماعية لصالح رتبة أستاذ، وقد يعود ذلك لكون الأساتذة أجروا مزيداً من البحوث والدراسات العلمية واطلعوا بشكل أكثر على دور الإستراتيجية التربوية والإستراتيجية الاجتماعية في مكافحة الفساد الإداري.

3- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة في الإستراتيجية الإعلامية الإستراتيجية الأمنية لصالح رتبة أستاذ مساعد، وقد يعود ذلك لكون الأساتذة المساعدين أقل خبرة وأصغر من حيث العمر، ومن ثم فلديهم حماس أكثر نحو الجوانب الإعلامية والأمنية التي تسهم في مكافحة الفساد.

التوصيات: بناء على النتائج فإن الدراسة الحالية توصي:

1- وزارة الشؤون الإسلامية بتبني الإستراتيجية العقدية والتركيز خلالها على:

- غرس العقيدة الإسلامية الصحيحة في نفوس العاملين.
- تقنين الأحكام الشرعية بما يتناسب مع تجريم الانحرافات الأخلاقية في العمل.
- إدارة العاملين بالأخلاق الإسلامية النبيلة.

2- وزارة التعليم بتبني الإستراتيجية التربوية والتركيز خلالها على:

- تعليم الفرد أن حقوقه مبنية على القيام بواجباته.

- تضمين المناهج بمختلف مستوياتها وبشكل متدرج أهمية الحفاظ على المال العام.
- تفعيل مبدأ الرقابة الذاتية للعاملين في مجال العمل.

3- وزارة الضمان الاجتماعي بتبني الإستراتيجية الاجتماعية والتركيز خلالها على:

- تدريب العاملين على إدارة الضغوط الاجتماعية.
- سن الأنظمة والتشريعات اللازمة لحماية المبلغين عن حالات الفساد الإداري
- البعد عن التسويف في قضاء مصالح الناس.

4-وزارة الإعلام بتبني الإستراتيجية الإعلامية والتركيز خلالها على:

- توعية المجتمع بالآثار السلبية للفساد الإداري.
- إتاحة الفرصة للعلماء والمفكرين إعلامياً لتوعية المجتمع بمخاطر الفساد الإداري.
- تمكين وسائل الإعلام من الاطلاع على محاكمات قضايا الفساد الإداري.

5- وزارة الداخلية بتبني الإستراتيجية الأمنية والتركيز خلالها على:

- نشر الوعي الوقائي في المجتمع عن ضرر الفساد الإداري.
- الانضمام للاتفاقيات الأمنية الدولية ذات العلاقة بتسليم المجرمين والمخالفين.
- تنمية احترام الجهات الأمنية في نفوس العاملين.

المراجع:

1- الأحمدي ، عائشة بنت سيف (2016) صور الفساد الأكاديمي في الجامعات السعودية: آراء عينة من طلبة الدراسات العليا ، المجلة التربوية، جامعة الكويت، العدد 118 (الجزء الأول) المجلد30 ، ص ص:291-340.

2- الأحمري، علي بن عايض (2015) تصور استراتيجي لدور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف للعلوم الأمنية.

3- الأعرجي ، عاصم ؛ الأعرجي ، عامر (2003) الفساد الإداري وعلاقته بالغش خلال سني الدراسة: منظور ميداني. مجلة العلوم التربوية، المجلد4، العدد4، ص ص: 107- 132.

4- بحر، يوسف بن عطية (2011) الفساد الإداري- المسببات والعلاج، مجلة جامعة الأزهر بغزة، مجلد13، عدد2، ص ص:1- 46.

5- البشري، محمد(2007م) الفساد والجريمة المنظمة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض.

6- بوساق، محمد بن المدني (2003) التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية، أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، جزء 1، ص ص: 89-118، طباعة: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

7- جاد الله، محمد عرفات عبدالواحد (2012) تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع كمتغير لتعزيز الشفافية في الحد من الفساد الإداري بالمنظمات غير الحكومية. المؤتمر الدولي الخامس والعشرون لكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان (مستقبل الخدمة الاجتماعية في ظل الدولة المدنية الحديثة) – مصر، ص ص: 2728-2839.

8- الجحني، علي فايز (2003) مكافحة الفساد من منظور إسلامي، أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، جزء2،ص ص: 509- 538، طباعة: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

9- الجندان، إبراهيم بن عبدالرحمن (2017) الأساليب الحديثة في الرقابة على أداء الموظفين

حدودها في الفقه والنظام وأثرها في الوقاية من الفساد، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، عدد خاص بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، ص ص: 113- 128.

10- حميد، كامل زكي (2009) الجامعة في خطر: التجاوزات والفساد، المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية – أنظمة التعليم في الدول العربية – التجاوزات والأمل، الناشر: جامعة الزقازيق – كلية التربية – قسم أصول التربية، مج2، ص ص: 397 – 413.

11- الخالدي، دايل بن علي الدايل (2017) موقف الملك عبدالعزيز من الفساد وجهوده في محاربته، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، عدد خاص بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، ص ص: 67 – 90.

12- الخريف، فهد بن عبدالرحمن (2017) دور النظم الاجتماعية في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، عدد خاص بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، ص ص: 37-66.

13- الخمشي، سارة بنت صالح عيادة؛ شلهوب، هيفاء بنت عبدالرحمن صالح (2016) مظاهر الفساد الأكاديمي في الجامعات والمؤشرات التخطيطية للحد منها، مركز أبحاث كلية الخدمة الاجتماعية، ص ص: 1- 36 ، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، الرياض.

14- داغر، منقذ محمد (2002). علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها: حالة دراسية من دولة عربية. شؤون اجتماعية، الأمارات، مج 19، ع 73، ص ص:1-71.

15- الدليجان، هدى بنت دليجان (2017) أثر الالتزام بالقيم الأخلاقية في التعليم الجامعي على حماية النزاهة ومكافحة الفساد في المجتمع السعودي، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، عدد خاص بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، ص ص:1- 14.

16- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر (1999) مختار الصحاح، المكتبة العصرية، بيروت.

17- السبيعي، فارس بن علوش بن بادي (2013) دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

18- شامية، يسران محمد شامي (2008) دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

19- شعبان، سمير(2011) ظاهرة الفساد من منظور إسلامي: المفهوم والرؤية العلاجية، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، الجزائر، ع: 5، ص ص: 1- 72.

20- الشمري، نامي بن خلف (2012) رؤية العاملين في القطاعين العام والخاص نحو الفساد الإداري في السعودية : دراسة ميدانية، مجلة القراءة والمعرفة، المجلد/العدد: 130، جامعة عين شمس – كلية التربية – الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، ص ص:175- 203.

21- الشيخ، بابكر عبدالله (2003) العولمة والفساد، أبحاث المؤتمر

العربي الدولي لمكافحة الفساد، جزء 2، ص ص: 413 – 478، طباعة: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

22- الصالح، محمد أحمد (2003) التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية، أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، جزء 1، ص ص: 119- 150، طباعة: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

23- صدقي، منيرة؛ همام، نادية؛ وجيه، جيهان؛ ربيع، أمل (2011) الفساد الإداري والأمن: التزاوج بين السلطة والثروة يولد الفساد، مجلة التنمية الإدارية، مصر، س28، ع 130 ، ص ص: 70- 75.

24- الصيرفي، محمد (2009م) الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري، مؤسسة حورس الدولية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

25- طالب، علاء فرحان (2010). إستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي: رؤية شاملة. المؤتمر السنوي العام (نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد) – الناشر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية – القاهرة- مصر، ص ص: 119 – 140.

26- الطالباني، محمد نجم علي (2010) الفساد: أنواعه، ومظاهره، وأسبابه، وآثاره، وطرق معالجته في إقليم كوردستان – السليمانية، رسالة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس.

27- عائض، عبداللطيف مصلح محمد (2009). دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري: دراسة ميدانية على الوحدات الحكومية المدنية اليمنية. مجلة الدراسات الاجتماعية –اليمن، مج 15، ع 29، ص ص:139- 192.

28- العديم، عقوب بن ارشيد (2011) الفساد الإداري: دراسة ميدانية للأجهزة الحكومية في محافظة حفر الباطن. مجلة القراءة والمعرفة – مصر، ع 112.ص ص: 109- 131.

29- عبدالرحمن، عادل محمد محمد (2011) الفساد الإداري: دراسة ميدانية بالتطبيق على محافظة أسيوط، مجلة مصر المعاصرة – مصر، مج 103، ع 502، ص ص: 351 – 399.

30- عدون، ناصر (2009م) الإدارة والتخطيط الإستراتيجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

31- فروان، عبدالله أحمد (2003) تطبيقات الإدارة الإسلامية في مكافحة الفساد، أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، جزء 1، ص ص:313- 344، طباعة: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

32- القضاة، آدم نوح (2003) نحو نظرية إسلامية لمكافحة الفساد الإداري، أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، جزء 1، ص ص: 345- 398، طباعة: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

33- مبارك، عبدالرحيم بن يوسف آل الشيخ(2017) سياسة الخليفة عمر بن عبدالعزيز في مكافحة الفساد المالي والإداري، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، ص ص:91 – 112.

34- مبروك، نزيه (2013م) الفساد الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر.

35- محمد، نصر الدين سليمان (2017) جريمة اختلاس المنفعة وتقاضي العمولات من أعمال الوظيفة العامة، دراسة تحليلية مقارنة في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد2003، المركز العربي، القاهرة.

36- محمد، نصر محمد (2017) حماية النزاهة ومكافحة الفساد، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، عدد13، ص ص: 387- 427.

37- محمود، صلاح الدين فهمي (1414ه). الفساد الإداري كمعيق لعمليات التنمية الإجتماعية والإقتصادية، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

38- معابرة، محمود محمد عطية (2010) الفساد الإداري وعلاجه في الفقه الإسلامي "دراسة مقارنة بين بالقانون الإداري الأردني" أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

39- المومني، محمود رافع مفلح (2017) أثر الشفافية في الحد من الفساد الإداري في القطاع الحكومي الأردني، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.

40- هلال، محمد (2008م) مهارات مقاومة ومواجهة الفساد، قرطبة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

41- Assiamah, E., Asamoah, K. & -kojo, K. (2014). Corruption Here, Corruption There, Corruption Everywhere: A Framework for Understanding and Addressing Public Sector Corruption in Developing African Democracies, Journal of Public Administration and Governance, 4 (3), 186-204. Doi:10.5296/ jpag.v4i3.6406.

42- Augusto Lopez-Claros, 2014, six anti-corruption strategies, world bank publications, submitted on 14/ 5/2014. Retrieved from: https://blogs.worldbank.org/futuredevelopment/ar/node/122 in: 24-4-2019.

43-Barr, A. &, Serra, D. (2010). Corruption and Culture: An Experimental Analysis, Journal of Public Economics 94, 862–869. Retrieved from https://cepr.org/sites/default/files/events/papers/796_B

ARR%20-%20Corruption%20and%20Culture.pdf.

44- Burak, S. A. O. & Alghandouri, A. M. A. (2018). Administrative & Financial Corruption In Developing Countries (Case Of Study), The International Journal of Engineering and Science (IJES), 7 (5), 38-43. DOI:10.9790/1813-0705013843.

45- Dobel, J, p. (1978). The corruption of a state. The American Political Science Review. 72, pp: 958-973.

46- Gedion, A. (2012). Administrative and Political Grassroots Corruption in Rural Kenya: It Takes Two to Tango, A Master's Thesis, University of Bergen. Retrieved from http://bora.uib.no/bitstream/handle/1956/5998/97214908.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

47- Krylova, Y. (2018 a). Administrative Corruption and its Effects on Russian Entrepreneurs: A Regional Aspect, Journal of Small Business & Entrepreneurship, 30 (12), 121–137. DOI: 10.1080/08276331.2017.1383764.

48- Krylova, Y. (2018 b). The Role of Entrepreneurial Organizations in Organizing Collective Action against Administrative Corruption: Evidence from Russia, Journal of Contemporary Central and Eastern Europe, 26 (1), 87-103. DOI: 10.1080/25739638.2018.1419907.

49- Kurniawan, T., Prasojo, E. & Gunadi. (2017). Ignorance of Regulation as One of the Causes of Head of Regions Corruption in Indonesia, Advances in Social Science, Education and Humanities Research, 167, 102-106. From https://doi.org/10.2991/icaspgs-icbap-17.2017.22.

50- Mevc, A. & Pagon, M. (2008). Corruption in Public Administration Units and Organizational Measures to Prevent and Fight Corruption, Organizacija, 41 (3), 100-107. DOI 10.2478/v10051-008-0011-9.

51- Shadabi, L. (2013). The Impact of Religion on Corruption, The Journal of Business Inquiry, 12, 102−117. Retrieved from https://pdfs.semanticscholar.org/4382/9d8c0601a7825aa1af1a8621017182308934.pdf.

52- Tjen, C. & Evams, C. (2017). Causes and consequences of corruption in tax administration: An Indonesian case study, Journal of Tax Research, 15 (2), 243-261. Retrieved from https://repository.up.ac.za/bitstream/handle/2263/64438/Tjen_Causes_2017.pdf?sequence=1&isAllowed=y

53- Walle, Y. M., Janowski, T. & Estevez, E. (2018). Fighting Administrative Corruption With Digital Government in Sub-Saharan Africa, Proceedings of the 18th European Conference on Digital Government, 249-256. . Retrieved from: https://search.proquest.com/openview/ceb45901088995b5677fcd947cde4f22/1?pq-origsite=gscholar&cbl=1796415.

Strategies of Combating Administrative Corruption from the Viewpoint of Faculty Members at Najran University -A field study-

Mansour Nayef Al Otaibi **Ali Ahmad Alrabea**

Abstract

The present study aimed to identify the main strategies of combating administrative corruption from the viewpoint of faculty members at Najran University. Therefore, the descriptive analytical approach in addition to a questionnaire of five main strategies namely, the streptococcus, educational, social, media, and security were used. The questionnaire, after checking its validity and reliability, was distributed to (511) participants who constituted the study sample. Findings revealed very high consensus degree of participants on the effectiveness among all proposed strategies. In addition, Males' belief that such strategies contribute to combating administrative corruption was higher than the females' belief. Furthermore, there were no statistically significant differences between participants' mean scores due to nationality whether Saudi or non-Saudi. Viewpoints of the holders of theoretical specialties with regard to the contribution of these strategies to administrative corruption combating were higher than those of their colleagues who hold scientific specialties. In light of these findings ، The study recommended a number of recommendations for ministries by field; the most important of them is the adoption of the five strategies proposed to combat administrative corruption.
Keywords: Strategies; Combating; Administrative Corruption; Najran University.